

الإصلاح الاجتماعي في مصر

لحضرة صاحب المعالي فؤاد مـراج الدين باشا
وزير الشؤون الاجتماعية

"نص المحاضرة التي ألقاها معاليه والآن اتحاد المصري الإنجليزي مدعوة
خاصة من الاتحاد والمجلس البرلماني لبحث مشروعات ما بعد الحرب"
لمحمد

جناب الرئيس ؛

حضرات أصحاب المعالي والسعادة ؛

سيداتي ، سادتي

أرجو أن أتقدم بوجـب لشكر لى الاتحاد المصرى الإنجليزى ولى المجلس البرلمانى
لتنظيمهما هذه المحاضرات عن مشروعات ما بعد الحرب فى بريطانيا وفى مصر ولما هياها لى
من فرصة لنستعرض بعض ما نرجو تنفيذه من مشروعات لعلاج حالتنا الاجتماعية .

لقد احتل موضوع رفع مستوى الحياة الاجتماعية لأفراد الشعب مكان الصدارة من
تفكير أقطاب العالم أجمع وخاصة بعد أن دعم هذه الأمنية ميثاق الأطلنطىق وبعد أن رفع
لواءها السيد ولیم بیفردج فى تقريره الشهير عن التأمينات الاجتماعية فى بريطانيا العظمى
فأخرجها إلى حيز الاقتراحات العملية بعد أن كانت مجرد أمنية تجول بخاطر .

ويسرنى أن أذكر أن هذا الموضوع بالذات يتقدم كثيرا من المواضيع التى تشغل بال
الحكومة المصرية الحالية فجعلته ضمن برامجها المعدة للإصلاح لأنها تقدر واجبتها نحو الطبقات
الفقيرة وتشعر بمسئوليتها لرفع مستوى معيشتهم فهى لا تود أن تترك الإصلاح الاجتماعى كما
كان فى الماضى للجهود الفردى ، بل تعزم أن يكون لها النصيب الأكبر فى القيام به وفى
توجيهه وتنسيقه .

وقد سمعتم قبل وفى هذا المكان ما أنماه زملائى وزراء الصحة والمعارف والزراعة من
محاضرات أفصحوا فيها بوضوح عن العلاج الذى اقترحوه ودبروه لمحاربة المرض والجهل
والمساعدة على نمو الزراعة فى البلاد وذلك لإعداد شعب موفور الصحة ينعم بنعمة التعليم ويهنا
بالعمل الذى يقيه شر التعطيل ويهيء له سبل كسب العيش ، وتستمعون أيضا إلى محاضرة
زميلى وزير التجارة والصناعة عمـد تعزم الحكومة القيام به لإنشاء صناعات ضرورية ولتوفير
العمل لكثير من العمال فى هذه الصناعات .

عنـى أنى رأيت إتماما لما ذكره من برامج إصلاحية ، أن أعرض على حضراتكم البلية
برنامجا موجزا لما ترمى اليه وزارة الشؤون الاجتماعية من وجوه الإصلاح فى النواحي الأخرى
التي سلف ذكرها ، ونرجو مخلصين أن تهيبنا بمجموعة الله شعبا ناهضا قويا يفخر بمكانته
بين الدول .

وكثير من حضراتكم متابع بلا شك لتطور حالتنا الحالية سواء ما كان منها خاصا بحالة
عمال الصناعة والتجارة أو بحالة الغالبية العظمى لأفراد الشعب في الريف، ولا بد أن الكثيرين
من حضراتكم يعلمون كيف يعيشون وكيف يسكنون وما هي حالتهم أثناء المرض والتعطل
أو الشيخوخة، وكذلك تعلمون كيف يقضون أوقات فراغهم، وما هي حالتهم الاجتماعية،
لذلك ربما كان من التكرار أن أصف لكم هذه الحالة الاجتماعية وصفا مفصلا وأكتفى
بالتعرض إلى البرامج التي وضعناها لإصلاح هذه الحالة .

على أنه لتباين الظروف التي يعمل فيها العامل في المدن وفي الريف فربما كان من الأصح
أن أقسم الكلام عن هذه البرامج إلى ثلاثة أقسام :

الأول — أتناول فيه عمال الصناعة والتجارة .

والثاني — أتناول فيه عمال الزراعة .

والثالث — أتناول فيه الإصلاحات الاجتماعية الأخرى التي يشترك في فائتها جميع الطبقات .



بلغت الكلفة العاملة في الصناعة والتجارة بحسب التعداد الأخير لسنة ١٩٤٣ :

في الصناعة ٥٩٨,٥١٠

في النقل ٤٦٠,٠٧٩

في التجارة ١٣٨,٨٧٢

١,١٩٧,٤٦١

وإذا ما أضيف إلى هذا العدد أفراد عائلاتهم أصبح مجموع من يعتمد في حياته على
الصناعة والتجارة نحو الأربعة ملايين من سبعة عشر مليونا سكان البلاد ، وقد خطت
الحكومة خطوات واسعة في سبيل تنظيم شؤونهم فصدر قانونان لحماية الأحداث والنساء
في الصناعة والتجارة حددت فيهما ساعات عملهم وفترات راحتهم اليومية والأسبوعية ،
وكفلت لهم بعض الحقوق والامتيازات ، كما صدر قانون لتحديد ساعات العمل في الصناعة
وآخر لتعويض العمال عما يحدث لهم من إصابات أثناء العمل وبسببه ، ثم قانون يهتم بنقابات
طوائف العمال في الصناعة والتجارة ، وبذلك منحت هيئاتهم الشخصية المعنوية — ويسرني
أن أذكر لحضراتكم بهذه المناسبة أن العمال قد أقبلوا على تأليف النقابات إقبالا كبيرا فاجل
بمصلحة العمل إلى آخر ديسمبر الماضي ما يزيد على ٣٠٠ نقابة تجمع الكثيرين من العمال ،
وارجو أن تقوم هذه النقابات بعد أن تستكمل نظامها بواجبها الاجتماعي نحو العمال فلا يصبح
نشاطها قاصرا على التعاقد مع أصحاب الأعمال على شروط العمل ، بل يشمل رفع مستوى
أعضائها الثقافي والاجتماعي .

بجانب هذا القانون صدر قانون آخر يحتم على أصحاب المصانع التأمين على عمالهم ضد إصابات العمل والغرض منه حماية العامل بضمان حصوله على التعويض المستحق له في حالة الإصابة وعدم قدرة صاحب العمل على الوفاء به وحماية صاحب العمل من ناحية أخرى إذا كان غير ملء .

وبجانب هذه القوانين لا إخالكم تجهلون مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة للبرلمان ونظر في دورته الحالية وهو مشروع قانون عقد العمل الفردى الذى ينظم شروط التعاقد بين صاحب العمل والعامل فيما يتعلق بالأجور وطرق فسخ العقد وشروط وواجبات كل من المتعاقدين والمكافأة عند فسخ العقد أو عند وقوع العجز أو بلوغ الشيخوخة إلى غير ذلك مما ينظم حقوق أصحاب العمل وحقوق العمال .

على أن الحكومة وهى تعتم مخلصه رفع مستوى أبنائها وأفراد شعبها سوف لا تقف عند ماصدر من قوانين بل تود أن تعمل لتضمن لعمالها توفر الأركان الثلاثة الكبرى التى يجعلها قادة الإصلاح الاجتماعى فى العالم رائدهم وأقصد بذلك :

أولا — إيجاد العمل المستمر للعامل حتى لا يتعرض للتعطال وما يجمره فى أثنائه من آلام ، وذلك طبعاً نظير أجر يتناسب مع تكاليف الحياة والشروط التى تساعد على حفظ صحتهم ، ولم يفت الحكومة الاهتمام بمشكلة البطالة بعد الحرب حيث بحثت هذا الموضوع ودرسته دراسة وافية تمهيدا لوضع الأسس والتشريعات اللازمة للوقاية من هذا الشر العام .

فلعلاج حالة عمال الصناعة عامة تعمل الحكومة على استكمال تشريعها الذى سبق أن ذكرته لحضراتكم ، وذلك بإصدار عدة قوانين أخرى تكفل للعامل ضمان الأسس الآتية :

١ — وضع حد أدنى للأجور عن طريق بلان محلية يشترك فيها العامل وصاحب العمل ومندوبين عن الدولة حتى تحبى ، هذه الأجور متمشية مع حاجيات العامل ومع قدرة الصناعة والتجارة .

٢ — تنظيم ساعات العمل فى التجارة والأعمال الصناعية .

٣ — تهيئة جو صالح للعمل داخل المصنع ، وبذلك يمكن عند الترخيص بإنشاء وإدارة المحال الصناعية مراعاة الموقع والشروط الصحية كالتهوئة والإضاءة الطبيعية أو الصناعية والنظافة والوقاية الفردية أو الشخصية وتوفير الأمكنة لقضاء فترات الراحة وتنويع الغذاء والتخلص من الغازات والأبخرة والدخان والغبار والسوائل والروائح والأصوات المقلقة وكذلك توفر المقاعد ومياد الشرب والتركيبات الصحية ودورات المياه فضلا عن اشتراطات الوقاية من الإصابات .

٤ — تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل وذلك بإصدار تشريع ينظم طرق تفصل في المنازعات العمالية .

ثانياً — أما الركن الثانى من أركان حياة العامل فهو وجوب تأمينه على مستقبله أى ضد المرض والعجز والبطالة والشيخوخة والوفاة وذلك بأن يكون العلاج حقاً له فى حالة مرضه بجانب المساعدة المالية فى هذه الظروف حتى لا يكون حالة على غيره فى تلك الفترات السيئة من حياته .

ونحن إذا ما تكلمنا عن التأمينات الاجتماعية فى مصر. أود أن أبين لحضراتكم بأن برنامجنا فى هذه الناحية سوف لا يكون طفرة واحدة بل ستسير به بخطوات هادئة، وقد يبدو هذا عربياً على سماع حضراتكم بعد أن قرأتم ولمستم ما يرمى إليه المصلحون الاجتماعيون فى إنجلترا وغيرها من بعض البلاد من التوسع فى نظم التأمين على الأسس التى اقترحها ليريم وليام بفردج، ولكن السبب الذى يدعونا إلى السير بحذر هو أننا لا نود أن نصده من ناحية بالعقبات التى صادفها كثير من البلاد التى أخذت بهذه النظم دون حيلة، ومن ناحية أخرى لا نود أن نهلك الصناعة ومالية الدولة بأعباء قد تنوء بها فى أول الأمر، ومن ناحية ثالثة إلى أن يتعود أصحاب الأعمال والعمال فائدة هذه النظم ويدركوا ما يعود عليهم منها .

ولا يفوتنى قبل أن أترك هذه النقطة أن أذكر لحضراتكم أنه من ضمن برنامجنا أيضاً تأمين العمال ضد أمراض الصناعة التى يصابون بها، وقد ابتدأنا فعلاً فى بحث هذه الناحية وأرجو أن نوفق إلى حصر هذه الأمراض وتحديد المهين التى تحدث من جراء مزاوتها .

ثالثاً — وهذا الركن الثالث الذى نرجو أن نعمل على توافره للعامل هو ضمان حصوله على سكن وغذاء صحين وتوجيهه توجيهها حسناً حتى يستغل أوقات فراغه بما يعود عليه بالنفع .

ففيما يتعلق بالسكن نعزم حكومة أن تظهر الأحياء غير الصحية والمكتظة بالسكان وذلك بإقامة مساكن شعبية رخيصة تتوفر فيها الشروط الصحية الحديثة وتكون فى متناول الطبقات العاملة، وقد قامت الحكومة بالفعل فى الماضى بإنشاء مساكن لعمال فى القاهرة وإذا كانت الظروف القائمة قد حالت دون الاستمرار فى تنفيذ هذا البرنامج فإننا جاعلون نصب أعيننا هذا الموضوع الحيوى بمجرد أن تنتهى الحرب، وسوف تعاون وزارة الصحة فى هذا الشأن بإنشاء مجموعات صحية وحمامات شعبية فى المناطق التى ستقام فيها هذه المساكن . وإن البلاد تعلق آمالاً بكبارا على نتائج قانون تحسين الصحة القروية فى هذا الصدد .

على أن الوزارة سوف لا تقتصر على مجهودها فقط، بل ستمعن على الاتصال بالشركات الكبرى لتشجيعها وتعاونها على إنشاء السكن الملائم لعمالها. وهي ترجو انتجاح في هذه السياسة، كما تأمل أن تسيطر غالبية الشركات الهامة على نمط شركات مصر للغزل والنسيج بالحملة الكبرى بكفر الدوار وشركة صبغى البيضاء بالقرب من الاسكندرية وشركة شل برأس غارب وبذلك يمكن أن توفر لعمال السكن الصحى لرخيص في هذه المناطق .

وتعتمد الحكومة في الوقت الذى تعمل فيه على إنشاء المساكن الملائمة للطبقات العاملة أن تعمل أيضا على توفير سبل الرياضة لأفراد الشعب . وقد قامت أخيرا بإنشاء ساحات شعبية تسهل على مختلف الطبقات العاملة ممارسة الألعاب الرياضية فأنشأت بعضها بالقاهرة وبعضها في عواصم المديرية وفي نيتها تعميم هذه المنشآت تدريجيا وخاصة بعد الحرب متى توفرت أدوات البناء، وستراعى الحكومة أن تكثر من هذه الساحات في المدن والمناطق الصناعية حتى يتهيأ للجميع مزاولة هذه الألعاب .

والآن أنتقل بكم إلى ما نعتزمه نحو رفع مستوى الحالة الاجتماعية لجمهور المزارعين :
يكون سكان الريف ما يزيد على ثلاثة أرباع سكان مصر . تعيش غالبيتهم العظمى في مستوى منخفض يقاسون مرارة الفقر محرومين من قسط وافر من التعليم .

وقد درست الوزارة هذه الحالة . وببحث النظم والنشريات التي وصفتها الأنم لأخرى لإصلاح هذه الحالة توطئة للنظر في رفع مستوى الشعب الريفي وقراه فوجدت أنه لا سبيل إلى هذا الإصلاح إلا إذا عولجت كل المشاكل الريفية بعناية تامة وفي وقت قصير، وعلم الأهالي الاعتماد على النفس والتعاون مع الحكومة على القضاء على هذه المشاكل، فوضعت نظم المراكز الاجتماعية وهو نظام شعبي يقوم على تكاف أهالي القرى التي يخدمها وقدر وعى في هذا النظام أن يخدم الفلاح والقرية من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية، وأن يقتنع الفلاحون أنفسهم بمزايا الإصلاح وكسبهم للمعاونة في تحقيقه بالمساهمة المادية في التكاليف، والمعاونة الأدبية بالاشتراك في العمل تدريجيا إلى أن يصبح المركز الاجتماعي مؤسسة أهلية بحماية تساعد الحكومة بالتوجيه والإرشاد والمعاونة المالية المتواضعة وأن يكون من البساطة وقلة التكاليف ما يكفل سهولة تعميمه بين انقري . ويقوم بالعمل فيها موظفون يعيشون بين الأهالي ويتعرفون بهم ويعملون على كسب ثقتهم ودراسة ظروفهم متعاونين في ذلك كوحدة واحدة لا يضعفها تعدد الإشراف عليها .

أحد أهم إخصائى زراعى اجتماعى تلقى منهاها خاصا في الخدمة الاجتماعية الريفية يعمل على زيادة دخل الفلاح ومعاونته على تصريف حاصلاته وإدخال الزراعات المربحة والصناعات الزراعية المنتجة بما يلائم المنطقة بكافة الوسائل ويوجهه ليعمل في سبيل ذلك متعاوننا مع بقية أهالي

القرية شاعرا بأنه في ترقية المجموع ترقية لنفسه وعشيرته . ويعمل على محاربة العادات السيئة والمحرفات بالمحاضرات ، وبتعليم الكبار وبتشجيع الأهالي على الاطلاع والقراءة في مكتبة المركز الاجتماعي وسماع الراديو ، ويعمل على تشجيع النظافة الشخصية ونظافة القرية طرقها ومنازلها وتنظيم الإحسان والاستفادة به في خلق موارد رزق ثابتة للطبقات الفقيرة بدلا من استفادة في الإحسان المباشر الذي يعالج مشكلة الفقر علاجا وقائيا لا أتردائم له ، وينشر الرياضة البدنية بينهم حتى يشبوا على الروح الرياضية السليمة سامعي الأجسام والعقول ، ويعتمد في أعماله كلها هذه على لجان يكونها من أهالي القرية تقوم بالبحث والتنفيذ ويقوم هو بالتوجيه والإرشاد .

ثم طبيب يعمل كل الوقت ، ويقوم بدراسة القرية بمساعدة اللجان المختلفة دراسة صحية ووضع سياسة لتلافي عيوبها ، ويرشد الأهالي إلى طرق توقي الأمراض والأوبئة ويتولى علاج الفلاحين بالمجان ، وصرف الدواء لهم بالمجان أيضا . وينحصر جميع سكان القرية فحضا طبيا شاملا ، ويراقب المواد الغذائية المعروضة بالأسواق ويقاوم العادات الصحية الضارة .

وزائرة صحية اجتماعية تثقت تدريبيا خاصا في الخدمة الاجتماعية الريفية وهي تعنى بصحة الحوامل والأمهات والأطفال ، وتعمل على رفع مستوى القرويات وتعليمهن النظافة وإرشادهن إلى بعض الصناعات اليدوية لتكون مصدر رزق إضافي لهن وتزورهن بمنازلهن وترشدن إلى كيفية تنظيف المنازل وترتيبها . كما تزور مدرسة القرية لمراقبة نظافة التلميذات والتلاميذ وتحويل المرضى منهم إلى الطبيب لعلاجهم ، ويعمل هؤلاء الموظفون متفقيين متعاونين حتى لا تتضارب إرشاداتهم وأعمالهم فيدرسون الحالات المشتركة معا ويتفقون على طريقة تنفيذها ويقومون بحملة موحدة ليصلوا إلى خير النتائج في أقل وقت ممكن .

وعلاوة على مشروعات الإصلاح الريفي قامت الوزارة بدراسة عدة مشروعات لتحسين حالة الفلاح ، ولما كانت مشكلة تزايد السكان وتوريعهم في مصر من أعقد المشاكل الاجتماعية ، وفي بعض المناطق يزدحم العمال الزراعيون حتى تضيق بهم أبواب العمل ، بينما تعاني المناطق الحديثة الاصلاح حاجة شديدة إلى اليد العاملة تعوق تقدمها العمراني ، لهذا تدرس الوزارة موضوع تنظيم الهجرة الداخلية من البلحات المكتظة بالهمل الزراعيين إلى البلحات المفتقرة إليهم لتعمير المناطق الحديثة الاصلاح والوسائل العملية لتنفيذ ذلك ؛ إذ يؤمن المهاجرين على معيشتهم ومستقبلهم ويشجعهم على الانتقال والاستقرار .

وتدرس في الوقت الحاضر مشروعاً كبيراً لنشر الملكيات الصغيرة عن طريق توزيع أراضي الحكومة المستصلحة والقابلة للإصلاح التي تبلغ حوالى ثلاثة ملايين من الأفدنة على

صغار الفلاحين لتحسين حالتهم وتشجيعهم على الهجرة الداخلية من الجهات المكتظة إلى الجهات القليلة السكان مع إقامة قرى جديدة للسكان الحالية من عيوب القرى الحالية وإنشاء دور للرافق والخدمات العامة ومراكز اجتماعية في هذه القرى للعمل على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي هؤلاء المستعمرين .

وقد أدى التزايد المستمر في السكان بنسبة ١٠٪/ تقريباً كل ١٠ سنوات مع بقاء المساحة المزروعة ثابتة تقريباً إلى اختلاف في العرض والطلب بالنسبة للأرض فانخفضت أجور عمال الزراعة إلى مستوى ضئيل للغاية كما ارتفعت قيم إيجارات الأراضي الزراعية ارتفاعاً باهظاً .

ولما كان العمال الزراعيون هم أكثر الطبقات عدداً وأحقهم بالرعاية ، قامت الوزارة ببحث التشريعات المتعلقة بهم في مختلف المسالك ، وكذلك نظم التأمين الاجتماعي لاقتباس ما يكفل حماية مصالحهم وإلزام ظروفنا المحلية .

ونتيجة لهذه الدراسات أعد مشروع تعيين حد أدنى لأجر العامل الزراعي وقد بدأ بتنفيذه في مديرتي قنا وأسوان بسبب الحالة الخاصة بهما ، وسيبدأ بعد الحرب بالنظر في تعميم هذا النظام .

أتمت الوزارة وضع مشروع لتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي والمستأجرين ، وقد تناولت دراستها موضوع إيجار الأراضي الزراعية عامة ، وكذلك بحث النظم التي اتبعت في المسالك الأخرى لتنظيم هذه العلاقة تمهيداً لوضع دستور دائم ينظم العلاقة بين الملاك والمستأجر ويكفل حصول كل منهما على نصيب عادل من غلة لأرض وبذلك يقضى على أسباب النزاع والشكوى ويرتفع مستوى معيشة طبقة صغار المستأجرين .

وتدرس الوزارة أنظمة الحكم الذاتي للقرية في البلاد المهائلة وما يمكن تطبيقه من هذه النظم في مصر للوصول إلى أحسن نظام لمجالس القرية كهيئات نيابية مصفورة تسهر على مصالح القرى وأهلها وتعنى بشتى نواحي الإصلاح الريفي وتستطيع المصالح والمبيلات المختلفة الاعتماد عليها في تحقيق مختلف الإصلاحات بالريف .

ولما للتغذية من أثر كبير في صحة الأملاح وإنتاجها ، فقد عيّنت الوزارة بالعمل على أن توفر له غذاء صحياً فكونت لجنة من الاختصاصيين لدراسة موضوع تدير غذاء شعبي غني في مادته رخيص في ثمنه وقد أتمت هذه اللجنة بحثها ، وقد استصدرت الوزارة أمراً عسكرياً يحتم على كبار الملاك في مديرتي قنا وأسوان ممن تزيد ملكيتهم عن ٢٠٠ فدان أن يقدموا

للعالم وجبة غذاء يوميا لا يتحمل العمال أكثر من نصف تكلفتها في حدود مبلغ ١٥ مليا يدفعها العامل عن كل وجبة ، وتفكر الحكومة في نظام تعميمه في الجهات الأخرى بعد الحرب .

إن إصلاح القرية المصرية مشكلة معقدة وأن في إزالة ٤٠٠٠ قرية وإنشاء غيرها صعوبة شديدة لعدم توفر المال اللازم في ميزانية الدولة ، لذا تدرس الحكومة الآن مشروعا لتشجيع سكان كل قرية على الانتقال الى مساحة مجاورة مقسمة تقسيما صحيا وبناء مساكن لهم مراعية نماذج خاصة تمدها الوزارة في كراسة شاملة بدلا من مساكنهم القديمة وبهذا تتحول القرى الحالية تدريجيا إلى قرى جديدة صالحة .

وقد أحست البلاد وهي تأخذ بأسباب نهضة شاملة في جميع مرافقها أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات حاسمة في سبيل مكافحة الأمية وتنقيف الشعب ، فقد أخذت الحكومة على عاتقها القيام بهذه المهمة ووضعت مشروعا لذلك وافق مجلس الوزراء على مبدئه وسنبدأ بتنفيذه بمجرد التصديق على الاعتمادات اللازمة له في هذا العام .

أما المشروع فيتم تنفيذه كاملا في مدة بين ثلاث سنوات وخمس سنوات وسيتعلم الأميون القراءة والكتابة والحساب مع ثقافة عامة تكفل لهم رفع مستواهم وستكون تكليفه فرق الثلاثة ملايين من الجنيئات وذلك بخلاف ما تقدمه وزارة المعارف العمومية مساهمة منها في المشروع فقد وافقت على تقديم جميع معاهد التعليم والمعلمين والأدوات اللازمة لذلك .

و يقيننا أننا بانتهاء هذه الفترة نكون قد قضينا على الأمية ورفعنا مستوى الشعب ثقافيا وهيا لنا للبلاد جيلا مستقرا يستطيع النهوض بأعباء الحياة .

أما الحركة التعاونية فإنها تأخذ جزءا هاما من جهود الوزارة إذ تعنى كل العناية بنشر الجمعيات التعاونية في كل مكان كوسيلة لرفع مستوى الشعب وتنقيفه ثقافا اقتصاديا وديموقراطية .

وقد كان عدد الجمعيات التعاونية في سنة ١٩٤٣ نحو ١٥٠٠ جمعية منها ١٢٠٠ جمعية زراعية و ٣٠٠ موزعة بين الجمعيات التعاونية المنزلية والاتحادات وتنضم جميعا نحو نصف المليون من الأعضاء .

وتعمل الوزارة على الإكثار من هذه الجمعيات بحيث يعم نفعها البلاد .

إن الحكومة بجانب ما عليها من واجبات لرفع مستوى الشعب من الوجهة المادية تشعر بما عليها أيضا من الناحية الأخلاقية والأدبية فوميت بناحية الأسرة التي هي عدة الغد

ووضعت الأسس لتنشئتها نشأة صالحة مع تزويدها بأوفر قسط من الخلق القويم ووضعت تشريعا لحماية الأحداث من شرور الدخول بالمجال العمومية وأندية القمار وسائر الأماكن التي تباع فيها المراهات .

ولما كانت مشكلة الزواج والطلاق تتصل بالمجتمع وصميم الأسرة وتستمد الأحكام من أصول الدين فقد عينا بوضع مشروع قانون ينظم هذا الأمر الخطير رجعنا فيه إلى روح الشريعة الإسلامية بما تتضح معه حقيقة أحكامها . كما عينا بوضع تشريع آخر بسبب ولاية الآباء ومن في حكمهم إذا ما ساءوا أو أهملوا في العناية بأولادهم .

ولما أن كانت طائفة من الأحداث شاء القدر القاسي أن تشرذم في الطرقات وأن تكون نواة لمجرى الغد وبيئة لتقل الأمراض وضعا أمسا لإنشاء معاهد إصلاح تضم أكبر عدد ممكن في الوقت الحاضر لتعالجهم مهنا سهلة تعينهم عن التشرذم والتسول وتجعل منهم عنصرا جديدا صالحا وستبدأ في خلال أيام قليلة بالتنفيذ في القاهرة والإسكندرية على أن يعمم بعد الحرب في كل الجهات الأخرى من البلاد .

أما السجون المصرية فإنها وأن كانت قائمة بأموريتها خير قيام إلا أننا رأينا أن ندخل على مبادئها وإدارتها وطرق معاملة المسجونين فيها وعلاجهم وتعالجهم نظاما يكفل بأن تكون مهذا لتتهدب والإصلاح وقد وضعنا مشروعا قانون سينظر في البرلمان هذا العام تمهيدا لتنفيذه الآن وبعد الحرب وبذلك نجعل من المجرم إذا خرج من السجن شخصا نادما على ما فعل نافعا لنفسه وخادما للبلاد .

سيداتي . سادتي :

لقد حاولت في كلمتي هذه أن أستعرض أمامكم صورة مصغرة لجهودنا التي قمنا بها والتي نعتمد القيام بها لتحسين مستوى المعيشة في هذه البلاد . وإني لعل يقين أننا بتنفيذ هذه المشروعات وتضامن ذوي الشأن معنا سيكون في إمكاننا إنشاء جيل جديد من المواطنين القانعين الذين يستمتعون بنتائج عملهم وبأسباب الحياة الحديثة لهم ولذويهم . وقد يكون برنامجنا برنامجا جريئا عند البعض ومما لا شك فيه أن صعابا كثيرة ستعترض سبيلنا ولكنها معتزلة والمضي في طريقنا قدما حتى نصل بعون الله إلى ما ننتهي من خير لهذه الأمة العزيزة .